



المملكة في عيدها الـ 83.. إنجازات وعطاء مستمر

السعودية تمضي في خطى إصلاحية ثابتة في عهد الملك عبدالله



يصادف غداً الاثنين 17 ذو القعدة 1434 الموافق 23 سبتمبر 2013 الذكرى الـ83 لليوم الوطنى السعودي، حيث ستحتفل الشقيقة المملكة العربية السعودية بهذه الذكرى المجيدة. ويمثل هذا اليوم من عام 1351هـ (1932م) تاريخ مولد المملكة بعد ملحمة البطولة التي قادها المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه – على مدى 32 عاماً بعد استرداده لمدينة الرياض عاصمة ملك أجداده وآبائه في الخامس من شهر شوال عام 1319هـ الموافق 15 يناير 1902. ويستعيد أبناء المملكة العربية السعودية ذكري توحيد بلادهم على يد الملك عبدالعزيز، وهم يعيشون واقعا جديدا، خطط له خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حافلا بالمشروعات الإصلاحية، بدءًا بالتركيز على إصلاح التعليم والقضاء، مروراً بالإصلاح الاقتصادى، وصولاً إلى بناء مجتمع متماسك، عماده الوحدة الوطنية.

> فمنذ أن بويع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالملك في 26 جمادي الآخرة 1426 هـ الموافق 1 أغسطس 2005م وضع نصب عينيه تحقيق رؤيته الإصلاحية التي اختمرت لديه في سنوات مسؤوليته الطويلة بجوار إخوانه الملوك لتجديد الدولة السعودية العريقة التى تمثل قصة الوحدة العربية الناجحة وأمل العرب والمسلمين في نهضة جديدة بعد تجاربهم المرة المحبطة التي استدعت افكاراً غريبة عن أرضهم فكانت رؤية الملك إصلاحاً عن كتاب الله وسنة رسوله وخلق عروبي قويم، حيث يقول «إن الدولة ماضية في نهجها الإصلاحي المدروس المتدرج ولن نسمح لأحد بأن يقف في وجه الإصلاح سواء بالدعوة إلى الجمود والركود أو الدعوة إلى القفز في الظلام والمغامرة الطائشة وأن تدعو كل المواطنين الصالحين إلى أن يعملوا يدا بيد وفي كل ميدان لتحقيق الإصلاح إلا أن الدولة لن تفتح المجال أمام من يريد بحجة الإصلاح أن يهدد وحدة الوطن ويعكر السلام بين ابنائه».

وكانت رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تقوم على أن الاصلاح هو الطريق من أجل التقدم وبناء مستقبل أفضل لبلاده وشعبه وانعكست رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في التطور الكبير الذي شهدته المملكة العربية السعودية في عهده الزاهر ومن خلال إسهاماتها العالمية البارزة التي تتناسب مع رسالتها في المحافل العربية والإقليمية والدولية سياسيا واقتصاديا الأمر الذي جعلها رقما هاما في السياسة الدولية لا يمكن تجاوزه خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية. كما وساهمت هذه الرؤية في تجاوز المملكة العربية السعودية في مجال التنمية السقف المخطط لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددها إعلان الألفية للأمم المتحدة عام 2000، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة.

وما يميز السنوات الثماني الماضية الكم الكبير من المشروعات العملاقة التي تم إطلاقها في مختلف المجالات ودخول السعودية ضمن العشرين دولة الكبرى في العالم كما تمكن خادم الحرمين الشريفين من تعزيز دور المملكة إقليميا وعالميا في المجالات السياسية والاقتصادية وأصبح للمملكة وجود أعمق في المحافل الدولية وشكلت عنصر دفع قوي للصوت الإسلامي والعربي في دوائر الحوار العالمي على اختلاف منظماته ومؤسساته.

فعلى صعيد المجال السياسي، حافظت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على منهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبدالعزيز القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة وبعد النظر على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجي، حيث تعمل المملكة على خدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومديد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع الدولى وأسس العلاقات الدولية المرعية والمعمول بها بين دول العالم كافة منطلقة من القاعدة الأساس التي أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة. ومن أهم ملامح السياسة الخارجية للمملكة هي العمل على دعم التضامن العربي والإسلامي والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية العادلة وخدمة الإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم والمحافظة على الاستقرار والسلام العالميين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبالمقابل عدم السماح للغير بالتدخل في شؤونها.

وجاءت زيارات خادم الحرمين الشريفين الملك

عبدالله بن عبدالعزيز العديدة للدول العربية والاسلامية والصديقة لتشكل رافدا آخر من روافد اتزان السياسة الخارجية للمملكة وحرصها على السلام والأمن الدوليين، مواقف انسانية نبيلة وعلى الصعيد الإنساني، تأتى المملكة العربية السعودية في مقدمة دول العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالي الناتج الوطني، ففي حين تبلغ النسبة التي قررتها الأمم المتحدة للدول المانحة للمساعدات سبعة من عشرة في المائة من إجمالي دخلها فإن نسبة ما قدمته المملكة للدول النامية من مساعدات بلغ (5.45٪) من المتوسط السنوي لإجمالي الناتج الوطني، في حاين أن نسبة المساعدات الخارجية لأكبر الدول الصناعية إلى ناتجها الوطني لا تصل للمستوى الذي تقدمه المملكة.

كما أن للمملكة إسهاماتها الواض الساحة الدولية عبر الدفاع عن مبادئ الأمن والسلام والعدل وصيانة حقوق الإنسان ونبذ العنف والتمييز العنصرى وعملها الدؤوب لمكافحة الإرهاب والجريمة طبقا لما جاء به الدين الإسلامي الحنيف الذي اتخذت منه المملكة منهجا في سياساتها الداخلية والخارجية بالإضافة إلى جهودها في تعزيز دور المنظمات العالمية والدعوة إلى تحقيق التعاون الدولي في سبيل النهوض بالمجتمعات النامية ومساعدتها على الحصول على متطلباتها الأساسية لتحقيق نمائها واستقرارها. وينعكس ذلك في اعلان العاهل السعودي خلال كلمته بمناسبة عيدالفطر عن تبرع المملكة بمبلغ مائة مليون دولار لدعم المركز الدولي لمكافحة الارهاب وتفعيله تحت مظلة الأمم المتحدة، مناشدا كل الأمم الأخرى المشاركة دعمه للقضاء على «قوى الحقد والتطرف والإجرام».

وشهد القطاع الصحى في المملكة تطوراً ملحوظاً عبر خطط التنمية المتتابعة وتم دعمه ماديا ومعنويا حتى أضحى أحد الأوجه الساطعة في مسيرة تنمية وبناء الوطن فتبوأت المملكة مكانة مرموقة في المجال الصحي وأصبحت مرجعا طبيا وعلاجيا لعدد من الأمراض وبخاصة أمراض القلب وجراحته وزراعة الكبد التى حققت فيها المملكة تقدما، حيث أجرت مستشفياتها العشرات من العمليات الناجحة. ولعل النجاح الأبرز الذي حققته المملكة في المجال الطبي هو عمليات فصل التوائم السيامية التي حققت فيها المملكة نجاحا منقطع النظير وأهلها لأن تكون «مملكة الإنسانية» إذ أجريت في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض التابعة للشؤون الصحية بالحرس الوطنى نحو 30 عملية على الأقل من هذا النوع بالغة التعقيد لتوائم سيامية من دول عربية وأفريقية وأسيوية وأوروبية. وحظى القطاع الصحى في المملكة العربية السعودية بدعم واهتمام حكومي بارز جعل من هذا المرفق الحيوي في مقدمة أولويات خطط التنمية المستدامة كونه يتصل بحياة الإنسان الذي يعد ركيزة التنمية وهدفها الأساسي. ويبدو واضحا عاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية وشريعتنا الإسلامية». وجليا اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في دفع عجلة التنمية الصحية في المملكة بزيادة مخصصات ميزانية وزارة الصحة في العام المالي 1434 / 1435هـ، بواقع 15 في المئة. وإصدار أوامره في باعتماد مبلغ 54 مليار ريال مليار لوزارة الصحه. وفي مجال التعليم، فقد تحقق لشعب المملكة العربية

السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز العديد من الإنجازات المهمة منها تضاعف أعداد جامعات المملكة من ثماني جامعات إلى أكثر من عشرين جامعة وافتتاح الكليات والمعاهد التقنية والصحية وكليات تعليم البنات. وإنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وهي أول جامعة سعودية مختلطة. وتعيش المملكة

حاليا نهضة تعليمية شاملة توجت بإحدى وعشرين جامعة حكومية وأربع جامعات أهلية تضم 19 كلية جامعية أهلية موزعة على جغرافيا لتغطي احتياجات

وفي المجال الاقتصادي، أثمرت التوجيهات السامية نحو الإصلاح الاقتصادي الشامل وتكثيف الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال في البلاد وإطلاق برنامج شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلبة والمشتركة والأجنبية بالتعاون بين جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة عن حصول المملكة العربية السعودية على جائزة تقديرية من البنك الدولي تقديرا للخطوات المتسارعة التي اتخذتها مؤخراً في مجال الإصلاح الاقتصادي، ودخول المملكة ضمن قائمة أفضل بصورة إيجابية على تصنيفها في تقرير أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، ومحافظتها على معدلات تصنيف سيادية مرتفعة لملاءتها المالية من مؤسسات التقييم الدولية، كان آخرها حصولها من مؤسسة فيتش العالمية على تقدير AA للتصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية ايجابية بما يؤكد متانة اقتصادها وقوة مركزها المالي ونجاح السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها.

وفي شأن الأمن الداخلي واصلت حكومة الملك عبدالله بن عبدالعزيز جهودها لترسيخ الأمن، ومن أبرز الجهود في ذلك ما تقوم به الأجهزة الأمنية من نشاط ملحوظ في التصدي لذوي الفكر الضال والفئة المنحرفة من الإرهابيين، وتشهد الساحة الأمنية نجاحات متتالية وتحركات استباقية، لإفشال كل المخططات الإرهابية واستئصال جذور الفئة المنحرفة، وتجفيف منابع

وكجزء لا يتجزأ من الشعب السعودي حظيت المرأة بالحظ الأوفر من النهضة العملاقة وأخذت نصيبها من هذه الإنجازات فكانت عاملاً مساعدًا في مسيرة التطور ودعم عجلة التنمية وباتت إنجازاتها تتعدى العالمية فأصبحت مثالا مشرفا يحتذى بها في العالم العربي والإسلامي بل وعلى المستوى الدولى، فمنذ تولى خادم الحرمين مقاليد الحكم في المملكة توالت المبادرات والقرارات والأوامر الخيرة التي تستهدف الرفع من شأن المرأة السعودية وجعلها شريكًا أساسيًا في برامج التنمية، فقد قال في أحد أحاديثه لوسائل الإعلام الأجنبية «إن المرأة السعودية أثبتت على مرَّ السنين قدرة علمية ومهنية واجتماعية وكفاءة عالية تضاهى مثيلاتها في العالم، كما أننا لا نستطيع أن نتحدث عن التطور الشامل الذي تشهده بلادنا بمعزل عن الدور المهم للمرأة السعودية في هذه التنمية ونحن حريصون على تعزيز هذا الدور بالعمل على تهيئة الظروف والبيئة الملائمة التي تحفز المرأة السعودية وتكفل لها العمل في إطار

إن ما تحقق للمرأة السعودية من إنجازات ومكاسب في هذا العهد الزاهر يقدم الصور المشرقة لنساء السعودية اللاتي تميزن في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع التأكيد على تعزيز إسهامهن في النهوض بالوطن ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دورهن في عملية التنمية ومشاركتهن في صنع القرارات، حيث تبوأت المرأة السعودية في هذا العهد الميمون مناصب قيادية في العديد من المؤسسات الحكومية فضلا عن مشاركتها الفاعلة ضمن القطاع الخاص مما أثمر عن منجزات عالمية حققتها المرأة السعودية في مختلف العلوم والمعارف ونالت عليها العديد من الجوائز والشهادات التقديرية والأنفاق والطرق.

والأوسمة في شتّى فنون المعرفة، مثبتة قدرة المرأة السعودية على الإبداع متى ما أتيحت لها الفرصة. من هنا يمكننا التأكيد بأن عهد الملك عبدالله هو عهد إنجازات المرأة السعودية، إن كان على المستوى الشخصى من استقباله لها، وإن كان على المستوى الوظيفي وتوليها مناصب قيادية، وآخرها السماح لها بعضوية مجلس الشورى والترشح وحق الانتخاب في المجلس البلدي، كما تميز عهد خادم الحرمين الشريفين بالنهضة في التّعليم عمومًا وتعليم المرأة على وجه الخصوص، حيث أولاها عنايته واهتم يتعليمها، وأسس لها المنشآت الحديثة التى تلبى احتياجات العصر وتدعم الوسائل التكنولوجية الجديدة في التّعليم، لإيمانه بطاقة المرأة وقدرتها على المساهمة في دعم مسيرة الوطن لتكون موًا مؤثرًا في أي موقع تشغله، وتجلت هذه الـ تأسيس جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وإطلاق المدينة الحامعية للطالبات يجامعة الملك سعود.

وفى مجال الحوار بين أتباع الأديان والثقافات أثمرت جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ودعوته في أكثر من مناسبة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة وإلى ضرورة تعميق المعرفة بالآخر وبتاريخه وقيمه وتأسيس علاقات على قاعدة الاحترام المتبادل والاعتراف بالتنوع الثقافي والحضاري بانعقاد المؤتمر العالمي للحوار في العاصمة الأسبانية مدريد في شهر يوليو عام 2008م ليؤسس بذلك منتدى عالميا للحوار بدأت ملامحه تتشكل من خلال تأسيس لجنة المتابعة لحوار أتباع الأديان عقدت أول احتماع لها في العاصمة النمساوية فيينا في شهر يوليو الماضى لمتابعة سبل تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات التي أطلقها في افتتاح المؤتمر العالمي للحوار.

والمملكة العربية السعودية التى تؤكد على الدوام أنها صوت عدل نادت به على لسان قائدها، نحو القيم الإنسانية والأخلاقية، ودعوة للتعايش والحوار العاقل والعادل، لما فيه خير الإنسان والحفاظ على كرامته، وتعزيز قيم الأخلاق، مازالت تكتسب يوما بعد يوم احترام وتقدير قادة دول العالم والعلماء من الدول الإسلامية وغير الإسلامية كافة لسعيها المخلص والدؤوب نحو السلام والاستقرار في العالم. وتتويجا للجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزين لتعزيز التواصل والحوار بين اتباع الحضارات والثقافات والتوافق في المفاهيم بينها تم إطلاق جائزة عالمية للترجمة باسم / جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة / إيماناً بأن النهضة العلمية والفكرية والحضارية إنما تقوم على حركة الترجمة المتبادلة بين اللغات بصفتها ناقلا أمينا لعلوم وخبرات وتجارب الأمم والشعوب والارتقاء بالوعى الثقافي وترسيخ الروابط العلمية بين المجتمعات الإنسانية كافة وإدراكا لأهمية الترجمة في تبادل المعارف وتقوية التفاعل بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافات الأخرى ودعم حوار الحضارات والثقافات. وفي جانب أخر من الاهتمام بالإسلام والمسلمين تواصل المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عنايتها بخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما بكل ما تستطيع فأنفقت أكثر من سبعين مليار ريال خلال السنوات الأخيرة فقط على المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة بما في ذلك توسعة الحرمين الشريفين وتتضمن نزع الملكيات وتطوير المناطق المحيطة بهما وتطوير شبكات الخدمات